



خلال حفل توزيع جوائز «يورومني»

العقاد يحصد جائزة «الإسهامات المتميزة»

حاصل الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي ميشال العقاد على جائزة «الإسهامات المتميزة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية في الشرق الأوسط»، وذلك في حفل توزيع جوائز «يورومني» للتميز لعام 2019، الذي أقيم في فندق «جروسفينور هاوز» ببيبي في 26 يونيو 2019.

جائزة يورومني

وفي تقديمه لميشال العقاد، قال «كليف هورود» المحرر بمجلة «يورومني»: «بصفة شخصية، فأنتي سعيد للغاية بوجود أحد أصدقاء «يورومني» الرائعين بيننا الليلة لتسلم هذه الجائزة، خاصة بما لديه من خبرة مصرفية تمتد لقرابة 4 عقود، والتي أثبتت خلالها قدرته على حل المشكلات بحرفية عالية، حتى في أصعب المواقف، وفي بلدان

ذات ظروف مالية واقتصادية غير مستقرة. وقد تمكن من الارتقاء بشكل سريع في المناصب الإدارية خلال مسيرته المهنية، وواجه تحديات صعبة للغاية منذ بداية مراحل عمله المبكرة، محققا نجاحا باهرا في كل دور من هذه الأدوار، ما جعل ميشال جديرا بالحصول على هذه الجائزة الليلية بكل استحقاق».

وعلق ميشال العقاد خلال تسلمه للجائزة قائلا: «يسعدني ويشرفني الحصول على هذه الجائزة، وأود أن أشكر «يورومني» على هذا التكريم. وقد نشرت بالعمل الوثيق مع العديد من رؤساء مجالس الإدارة الداعمين لي للغاية في مسيرتي المهنية بالأردن والكويت. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه إليهم جميعا بالشكر، لتعاونهم معي وعلى وما قدموه لي من دعم وتمكين في جميع قراراتي. كما أشكر زملائي الحاضرين

معي، الذين عمل بعضهم معي في أكثر من بلد وأكثر من بنك، وكذلك زملائي الأعزاء الذين لم يتمكنوا من الحضور معنا الليلة. كما أتوجه بالشكر إلى فريق عملي على كل ما بذلوه من جهود كبيرة مكنتني من الحصول على هذه الجائزة المميزة الليلة».

تحديات حافلة

والتحق ميشال العقاد بالبنك الأهلي الكويتي في منصب الرئيس التنفيذي عام 2014 مكملا مسيرته عمل الحافلة بالتحديات في قطاع الخدمات المصرفية والمالية الدولية، والتي بدأت من خلال 27 عاما في سيتي بنك، وستين في البنك العربي، وخمس سنوات في بنك الخليج بالكويت، حيث أشرف على عملية إعادة بناء أعمال البنك بعد الأزمة المالية العالمية في 2008.

خلال حفل توزيع جوائز التميز لعام 2019 في دبي

«يورومني» تمنح «الوطني للاستثمار» جائزة أفضل بنك استثماري في الكويت



ميشال العقاد يحصد على جائزة «يورومني»

عموميتها أقرت تخفيض رأسمال الشركة 10%

«مجموعة الأوراق»: التخرج من استثمارات والدخول في أسواق جديدة



يوسف لازم

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة الأوراق المالية علي العوضي إن استثمارات الشركة تنقسم محليا وخارجيا بين أصول مدرجة في أسواق المال وأصول خاصة غير مدرجة إضافة إلى استثمارات أخرى مباشرة عقارية وسندات، مشيرا

إلى خطة الشركة المستقبلية تتمثل في الاستحواذ على أصول مدرة للدخل بحيث يكون دخل هذه الأصول هو السند الأساسي لعمليات الشركة ومصدرا للأرباح الموزعة، ومن اتجاهاتنا الرئيسية السعي للتخارج من بعض الاستثمارات سواء بالداخل أو الخارج، والدخول في أسواق جديدة ناشئة. وأضاف العوضي في كلمته بتقرير مجلس إدارة الشركة خلال الجمعية العمومية العادية وغير العادية المنعقدة أمس بنسبة حضور 85,46% برئاسة رئيس مجلس إدارة الشركة خالد العلي، أن الشركة استطاعت خلال السنة المنتهية في 31 مارس 2019 أن تحقق إجمالي إيرادات بمبلغ 5,9 ملايين دينار، وبعد خصم المصاريف التشغيلية والمتعلقة بشكل رئيسي في المصاريف العمومية والإدارية والمصاريف التمولية يصل الربح لبلغ 2,9 مليون دينار. وأوضح العوضي للمحافظة على وضع الشركة المالي واستمرارها للسياسة التحفظية التي تتبناها، التزمت الإدارة بتسجيل خسائر اثمان متوقعة بقيمة 78 ألف دينار لأرصدة مديون وأرصدة مدينة أخرى ومخصص بقيمة 56 ألف دينار عن قروض منوطة للغير وخسائر الأرباح في قيمة عقارات استثمارية بقيمة 16 ألف دينار، في حين بلغ إجمالي أصول الشركة وشركاتها التابعة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019 مبلغ 102 مليون دينار مقارنة بالسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 مبلغ 104 ملايين دينار، أي بانخفاض 1,3 مليون دينار بنسبة انخفاض 1,3% مقارنة بالسنة الماضية. وأشار العوضي «بلغت أرباح الشركة قبل الحصص غير المسيطرة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019 مبلغ 2,9 مليون دينار في حين كانت أرباح الشركة قبل حصة الأقلية للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 مبلغ 2,1 مليون دينار، كما بلغت أرباح الشركة الأم للسنة المنتهية في 31 مارس 2019 مبلغ 2,9 مليون دينار بربحية بلغت (12,31) فلسا للسهم، مقارنة بالسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 بربح 2,1 مليون دينار بربحية بلغ (8,58) فلس للسهم». ووافقت العمومية الشركة على كل بنود جدول الأعمال الجمعية العمومية، كما وافقت الجمعية العمومية على عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية، وتأجيل بند انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة لفترة 3 سنوات المقبلة لحين اكتمال أوراق المرشحين للمجلس، كما وافقت الجمعية العمومية غير العادية على توصية مجلس الإدارة بتخفيض رأسمال الشركة بنسبة 10% بمبلغ 2,4 مليون دينار ليصبح 21,6 مليون دينار وتوزيع هذا التخفيض على مساهمين الشركة المتسجلين في مارس 2019 وذلك لزيادة هذا المبلغ عن حاجة الشركة وبما يتناسب مع حجم نشاط الشركة.

2,5٪ ارتفاع مؤشر ستاندرد أند بورز الخليجي في يونيو

«المركز»: السوق الكويتي لايزال الأفضل أداءً خليجياً

أصدر المركز المالي الكويتي (المركز) تقريره الشهري عن أداء الأسواق، والذي ذكر فيه أن أداء الأسهم الخليجية جاء قويا خلال يونيو، حيث استعادت الأسواق ما كانت مكاسب في الشهر السابق، وخاصة في ظل الأداء القوي للأسهم السعودية والذي ارتفع بالمؤشر العام للسوق، واستمر أداء السوق الكويتي على إيقاعه الإيجابي منذ بداية 2019، ليسجل مكاسب للشهر السادس تواليها. وارتفع مؤشر العام للسوق 1,9% في حين ارتفع مؤشر السوق الأول 2,3% في يونيو. وكان السوق الكويتي قد تالت خلال النصف الأول من 2019، ليكون السوق الأفضل أداءً بمكاسب وصلت إلى 19,1%.

وعزى التقرير ذلك إلى المناخ الإيجابي الذي ساد مع قرار مورغان ستانلي النظر في إعادة تصنيف السوق وترقيتها. وفي 25 يونيو، اتخذت المؤسسة الدولية قرارها الرسمي بترقية السوق الكويتي ليكون سوقا ناشئة في أكبر مؤشر عالمي، وسوف يتم تفعيل القرار بعد أن توفر البورصة هيكل الحسابات الجمعة، وعمليات تقابل حساب الاستثمار الواحد للمستثمرين الأجانب في موعد غايته نهاية نوفمبر المقبل. وعند تفعيل الموافقة النهائية من قبل مؤشر مورغان ستانلي العالمي، فإن من المتوقع أن تدرج الأسهم الكويتية في مؤشرات الأسواق الناشئة بحلول مايو 2020. ورأى تقرير «المركز» أن إعلان مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة عن ترقية السوق الكويتي إلى تصنيف «سوق



الحمد: الجائزة دليل على ريادة «الوطني للاستثمار» محليا وإقليميا

سلوانس: جائزة يورومني تعكس احترافية ودقة الخدمات المصرفية الاستثمارية

عدد صفقات ناجحة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية خلال العام الماضي، كما تعكس الجهود الدؤوبة، والعمل المستمر، والفهم المتعمق لاحتياجات عملائنا ومتطلباتهم الاستثمارية، حيث نؤمن أن لكل عميل متطلبات فريدة، لذا نقوم باتباع الأسلوب الاستثماري لإيجاد الحلول المبتكرة المناسبة له، بالإضافة إلى حرص فريق عمل الوطني للاستثمار على تلبية هذه الاحتياجات عن طريق الخبرة المتخصصة والمرونة في التعامل مع متغيرات السوق من أجل تحقيق أفضل قيمة لاستثماراتهم».

من جانب آخر، علق راني سلوانس قائلا: إن حصولنا على هذه الجائزة يعكس ريادة مجموعة الخدمات المصرفية الاستثمارية في الكويت، ومن جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار فيصل الحمد: «إن حصولنا على هذا التقدير الدولي من قبل يورومني يعد بمنزلة دليل على قدرة وكفاءة مجموعة الخدمات المصرفية في تقديم خدمات ومنتجات استثمارية متطورة ومبتكرة تتواءم مع أوضاع الأسواق والأهداف الاستثمارية المتعددة، وهو الأمر الذي نسعى دوما من أجل تحقيقه انطلاقا من حرصنا الدائم على مواكبة معايير التميز المحلية والعالمية خاصة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية».

وأضاف الحمد: «تأتي هذه الجائزة كنتيجة لإتمام «الوطني للاستثمار» منحت مجلة يورومني العالمية شركة الوطني للاستثمار جائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت»، وذلك خلال حفل توزيع جوائز يورومني للتميز لسنة 2019 الذي عقد في دبي. وقامت مجلة يورومني باختيار «الوطني للاستثمار» كأفضل بنك استثماري في الكويت لعام 2019 بناء على عدد من المعايير التي وضعها خبراء الخدمات المالية والتجارية والتي من أهمها عدد وحجم الصفقات، والخدمات والاستشارات المقدمة، وشبكة التوزيع، والجهود المبذولة لمواجهة ظروف السوق، والابتكار، والتسعير، والسعة في السوق. وتسلم مدير عام الخدمات المصرفية الاستثمارية في



راني سلوانس ومشاري بن سلامة خلال تسلم جائزة «الوطني للاستثمار» عن فئة أفضل بنك استثماري في الكويت

الوطني للاستثمار راني سلوانس، ومساعد نائب الرئيس - الخدمات المصرفية الاستثمارية مشاري بن سلامة، جائزة «الوطني للاستثمار» عن فئة أفضل بنك استثماري في الكويت، وسط حضور وحشد من كبار رجال الاقتصاد والأعمال في المنطقة. وسلطت يورومني الضوء على نموذج أعمال شركة الوطني للاستثمار القائم على تحقيق رضى العملاء من خلال توفير منتجات وادوات يتم تصميمها خصيصا لتوائم متطلبات العملاء، وتحقيق أهدافهم قصيرة الأمد وطويلة الأجل، استنادا على معايير واضحة من الشفافية، واتفاق متبادل بين العميل ومسؤولي الشركة حول مستويات المخاطر التي يتم تحديدها مسبقا، وهو ما

توقع تقرير لبنك الكويت الوطني أن يؤثر تباطؤ قطاع النفط في الكويت على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المقبلة، مع ارتفاع النمو غير النفطي بشكل طفيف إلى 2,8% بحلول عام 2021، مرجحا أن يكون الوضع المالي في حالة عجز خلال الفترة 2019-2021، والذي قد يتم تمويله من صندوق الاحتياطي العام في غياب قانون الدين. وقال التقرير إن نمو الائتمان انتعش بدعم من السياسة النقدية التيسيرية، على أن الاستفادة من أي تخفيض مرتقب في سعر الفائدة قد يكون محدودا.

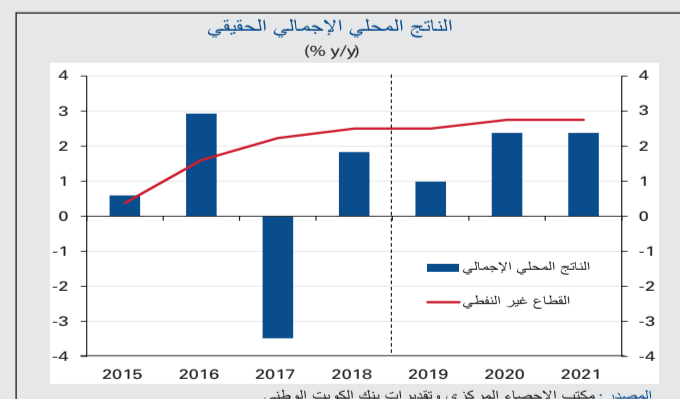
أما فيما يخص المخاطر السلبية، فتشمل انخفاض أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية الإقليمية وتباطؤ تقدم الإصلاح وتوسيع نطاق العجز المالي الذي يمكن أن يستنزف موارد الصندوق في المدى المتوسط. وأضاف التقرير أن معدل النمو الاقتصادي المتوقع انخفض ضمن نطاق ضيق يتراوح ما بين 3,1% خلال الفترة 2019-2021، فيما يعد أدنى بقليل من المتوسط الإقليمي. ويعكس ذلك الدور المهم لقطاع النفط ومدى تأثيره بتقليص معدلات النمو على خلفية اتفاقية أوبك وحلفائها، حيث من المرجح أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي النفطي قليلا

الاحتياطات النقدية الضخمة للكويت تساهم في الحماية ضد أي صدمات خارجية معاكسة

«الوطني»: الوضع المالي في حالة عجز حتى 2021

تحسين برنامج الإصلاح الاقتصادي وتوفير حوافز مالية أكبر.

أما على صعيد التضخم فتوقع التقرير أن يظل معدله منخفضا عند مستوى 2,1%، نظرا لاستمرار تراجع الإيجارات السكنية خلال الربع الأول من 2019، وتأثر أسعار المواد الغذائية بكل من الدعم المحلي وانخفاض الأسعار الدولية. كما من المتوقع أن يصل معدل التضخم الأساسي إلى حوالي 2% في 2019، ويعكس اعتدال معدلات النمو الاقتصادي وقوة الدينار الكويتي مقابل عملات الشركاء التجاريين وغياب الضرائب (ضريبة القيمة المضافة أو الضريبة الانتقائية) أو أي خفض كبير للدعم. وأكد التقرير أن الاحتياطات النقدية الهائلة التي تتمتع بها الكويت توفر هوامش وقائية تساهم في الحماية ضد أي صدمات خارجية معاكسة، إلا أنه على الرغم من ذلك، فإنه في ظل اتساع فجوة عجز الموازنة في ضوء عدم استقرار أسعار النفط وغياب تحسين وتيرة تنفيذ المشاريع نظرا لتزايد عدد المشاريع قيد الأعداد وتراكم تأخير تنفيذ بعضها خلال العام الماضي والتزام الحكومة بالنفقات الرأسمالية في إطار الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2035. إلا أنه على الرغم من ذلك، لا نرى سببا قويا لتوقع نمو أقوى من قبل القطاع غير النفطي في ظل غياب جهود



مع تطلع الكويت إلى مضاعفة إنتاج الغاز بحلول السنة المالية 2023/2024، علما أن دخول مشروعي الوقود البيشي (2020) ومصفاة الزور (2021) مرحلة الإنتاج سيساهم تقريبا في مضاعفة الطاقة التكريرية. من جهة أخرى، سيظل النمو غير النفطي ضعيفا على خلفية الضغوط المالية وبطء الإصلاحات الداعمة للنمو. حيث تشير التوقعات إلى تراوح معدلات النمو غير النفطي ما بين 2,5% و2,8% سنويا في ظل مساهمة ثبات أسعار النفط في تعزيز مستويات الثقة وزيادة النفقات العامة وإن كان بوتيرة محدودة. كما تعتبر آفاق الإنفاق الاستهلاكي